الأهرام

المصدر :

التاريخ :

يرجى الانتباه:

السلام لم يقع بعد!

فهمي هويدي

يبدو اننا بحاجة لأن نذكر اخواننا عرب المغرب والمشرق بان السلام لم يقع بعد، وانما غاية ما يمكن ان يقال - في ظل اقصى درجات التفاؤل - ان ما جرى كان مجرد خطوة في رحلة الالف ميل، التي يتعين علينا ان نقطعها لكي نصل الى السلام المنشود.

الذي يدعونا الى التذكير بذلك امران، اولهما ان زعماء اسرائيل يحاولون اقناع الجميع بان «المشكلة» القائمة بين الفلسطينيين والعرب من ناحية واسرائيل من ناحية ثانية قد حلت، وان السلام اصبح حقيقة واقعة، ومن ثم فكل النتائج المترتبة او المرتبطة بتلك الخصومة، لم يعد هناك مبرر لاستمرارها الآن، وها نحن نرى رئيس الحكومة رابين ووزير خارجيته بيريز يركضان في الجهات الاربع للكرة الارضية، لتسويق الصفقة، من الصين الى اندونيسيا الى عمق القارة الافريقية، الى مختلف العواصم والمحافل الاوروبية، وفي سعيهم الحثيث ذلك، فانهم يحصدون الثمار حيث يذهبون، يحسنون من صورتهم حينا ويمدون جسورا جديدة ويكسبون مواقع حيوية في حين آخر، وفي كل الاحوال فانهم يتلقون ما تيسر من العون المادي والسياسي متذرعين بضرورات دفع عملية السلام وتثبيت اقدامه.

الامر الثاني اننا اصبحنا نطالع هذه الايام اخبارا عن لقاءات اسرائيلية تمت مع مسؤولين عرب من خارج دول المواجهة، وقيل في تصريحات منشورة انها اتصلت بقضية «السلام». وحيث لا توجد اية مشكلات معلقة بين تلك الدول وبين اسرائيل فان اجراء تلك اللقاءات ليس له الا معنى واحد هو: بدء خطوات التطبيع، واغلب الظن ان امثال تلك اللقاءات هي التي مهدت الطريق لانتشار الشائعات عن زيارات قام بها مسؤولون اسرائيليون لبعض عواصم دول «المساندة» العربية لبحث مستقبل «العلاقات»، اضافة الى الشائعات الاخرى التي تحدثت عن اتفاقات عقدت من قبل بعض رجال الاعمال في عدد من المناطق العربية الحيوية للحصول على توكيل بعض الشركات الصهيونية، من شركة طيران «العال» الاسرائيلية، الى محلات «ماركس آند سبنسر» الشهيرة في انجلترا.

من ذلك القبيل ايضا تلك الرحلة التي يزمع نفر من المثقفين التونسيين القيام بها الى اسرائيل، استجابة لدعوة احد المراكز اليهودية، «للمساهمة في ارساء السلام» كما قيل في تقرير وكالة الانباء الفرنسية حول الموضوع.

ازاء ذلك، فنحن لا نتردد في القول بان هذه الاشارات في مجموعها تهيىء لاسرائيل فرصة اختراق الصف العربي، وابطال مفعول كل اوراق الضغط التي يملكها، فضلا عن ان تعامل دول «المساندة» باي صورة من الصور مع اسرائيل يقوي من موقفها، بقدر ما انه يضعف الموقف العربي في جملته.

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

بوضوح اكثر نقول ان اي تطبيع للعلاقات مع اسرائيل قبل تمام انسحابها من الضفة الغربية، وقيام دولة فلسطين المستقلة، سيظل عنصرا ضاغطا على الطرف الفلسطيني والعربي، وسحبا من رصيد المستقبل، الذي يحتاج العرب الى كل سهم وورقة فيه، لاستخدامها فيما هو قادم من جهاد مرير في اللجان المعنية وحول طاولات المفاوضات.

ان التطبيع ينبغي ان يكون لاحقا على اقرار السلام، والسلام الذي نفهمه ونتشده هو ذلك «العادل» الذي لا ينهض الا بالشروط التي اشرنا اليها توا، ونذكر هنا بالتصريح الذي ادلى به بسام ابو شريف ـ المستشار السياسي للرئيس عرفات ـ وقال فيه: ان الاتفاق الذي تم لا ميزة له سوى انه الخطوة الاولى فاذا لم ترتبط بتنفيذ الخطوات اللاحقة لبناء الدولة الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف، فلا اعتقد ان هناك قيمة لهذا الاتفاق». («الشرق» القطرية- عدد 10/1093/).

قائل هذا الكلام ليس من معارضي الاتفاق، ولكنه من رجال عرفات المؤيدين له، وهو ينفي بوضوح اية قيمة للاتفاق، ما لم يوصل الى النتيجة التي تحدث عنها، واذا كان هذا هو تقدير المستشار السياسي لعرفات فلماذا

يتسرع البعض عندنا، ويتصرف كما لو ان النتيجة وقعت بالفعل، بينما ما زلنا ابعد ما نكون عنها في اللحظة الراهنة.

وحتى نكمل الصورة، وبمناسبة الالحاح الاسرائيلي والامريكي الذي تزايد حديثا لانهاء المقاطعة العربية بحجة انتهاء المشكلة وبمناسبة ما يتردد عن استجابات متفاوتة الدرجة من جانب بعض الدول العربية، فاننا ننقل تصريحا اخر لأحد مهندسي الاتفاق، محمود عباس (ابو مازن)، الذي سئل عن رايه في المسالة اثناء زيارته لابوظبي يوم الاربعاء الماضي (2010/) فكان رده: ان المقاطعة قضية عربية نشات نتيجة لمشكلة الشرق الاوسط.. وما دامت المشكلة لم تحل، وظلت اسبابها قائمة كما هي، فالنتائج المترتبة عليها يجب ان تستمر كما هي!

خلاصة الذي نريد ان ننبه اليه ونحذر منه في الظرف الراهن هو اننا ما زلنا في البدايات الباكرة لرحلة السلام، المحفوفة بالمخاطر، ليس فقط بسبب الخلل في موازين القوى الاقليمية، في ظل انهيار النظام العربي وهيمنة اللامشروع العربي، ولكن ايضا لان اتفاق اعلان المبادئ يتسم بغموض شديد، حتى ليبدو وكانه اعلان عن رحلة نحو المجهول!

اية ذلك ان عضوا بارزا في وفد المفاوضات، هو الدكتور صائب عريقات، ذكر في تصريح صحافي انه قرا الاتفاق 37 مرة حتى استوعبه بدقة (لاحظ انه استاذ في العلوم السياسية!) وحين تم ذلك، فانه ادرك ان كل بند من بنوده يحتاج الى مفاوضات لتفسيره، وعلى حد قوله فان هناك 63 بندا من بنود اعلان المبادئ لا توجد لاي منها اية الية من اليات التنفيذ!

في الاسبوع الماضي وحده برزت ثلاثة خلافات جوهرية حول الاتفاق:

ـ من ناحية صرح نائب وزير الخارجية الاسرائيلي بانه نصح الرئيس ياسر عرفات بالا يستخدم عبارة «دولة فلسطين»، مشيرا الى ان الدولة الوحيدة القائمة على الارض هي اسرائيل وما اتفق عليه لا يتجاوز حدود اقامة ادارة او سلطة ذاتية للفلسطينيين، ومن ثم فالترويج لمصطلح الدولة هو من قبيل المبالغة الشديدة التي تحمل الامور باكثر مما تحتمل.

ـ من ناحية ثانية نشا خلاف في المفاوضات حول اريحا ذاتها، التي ستقام عليها سلطة الحكم الذاتي مع غزة، ومرجع الخلاف هو تعريف المقصود باريحا وهل هي بلدية اريحا التي لا تزيد مساحتها على 20 كيلومترا مربعا (وهو موقف الاسرائيليين) ام انها اريحا التي كانت على زمن العثمانيين والانتداب البريطاني والحكم الاردني، وهذه مساحتها 345 كيلومترا مربعا (وعنها يتحدث

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الفلسطينيون) وقد ضمت اليها السلطات الاسرائيلية مساحة اخرى، اوصلتها الى 387 كيلومترا مربعا، بحيث اصبحت اكبر من قطاع غزة ذاته بعشرين كيلومترا مربعا.

- ترتيبات الامن كانت محل الخلاف الثالث، فالمستوطنات الاسرائيلية، حسب الاتفاق باقية في غزة واريحا، وهي تحت الحماية الاسرائيلية، والنقطة التي اثارت الاختلاف هي: ما هو حجم القوات الاسرائيلية المطلوبة لحماية تلك المستوطنات وما هي صلاحياتها؟، واذا ما ارادت القوات الاسرائيلية ان تتوغل في قرية عربية تحت سلطة الشرطة الفلسطينية لاعتقالها شخصا يشتبه في قتله مستوطنا اسرائيليا، فلماذا لا يسمح بالمقابل للشرطة الفلسطينية بالتوغل في احدى المستوطنات لاعتقال اسرائيلي قتل فلسطينيا؟

على الاقل فهذا هو القدر الذي ظهر الى العلن، ولسنا نشك في ان ما خفي كان اعظم، لان الغموض الهائل المخيم على الاتفاق، خاصة في الجانب المتعلق بالمستقبل الفلسطيني، سيظل مصدراً لتفريخ ما لا نهاية له من الخلافات، ربما الى نهاية العمر.

وتلك ملاحظة جوهرية اثبتها السيد خالد الحسن في دراسته المتصلة التي نشرتها «الشرق الاوسط» في عدد الجمعة 1510/، وقال فيها: إن اعلان المبادئ وملاحقه في اتفاق «غزة - اريحا اولا» يتميز بخلل غير عادي في التوازن، فكل ما هو لاسرائيل موجود وواضح وضوح الشمس، كمسؤوليتها عن امن المستوطنات مثلا، او شرط موافقتها على كل من تتقرر عودته من لاجئي عام 1967، والغاء المرجعية القانونية الدولية، وتثبيت المفاوضات كمرجعية (وحيدة) وما ادى اليه ذلك من قبول باعطاء اسرائيل حقوقا مناقضة للشرعية الدولية، التي اعتبرت اسرائيل قوة محتلة، كقبول الاتفاقية بحق الكيان الصهيوني في المشاركة بالسيادة، عبر استخدام الطرق والمعابر بكل حرية في الضفة وغزة، بحجة المحافظة على امن المستوطنات الاسرائيلية، والقبول بعدم الانسحاب من كل الضفة وغزة.

هذا في ما يتعلق بالجانب الاسرائيلي، اما ما يتصل بالجانب الفلسطيني، فهو اما غامض كعبارة «النظام العام» او محال للمفاوضات بدون مرجعية قانونية دولية كموضوع اللاجئين، والمستوطنات، والقدس، وهو اما مهمل كحق تقرير المصير وحق العودة للاجئي عام 1948.

ان هدف المفاوضات ذاته غير معلوم، وكل ما نعرفه من الاتفاق ان ثمة سنوات خمسا هي فترة انتقالية، وان مفاوضات «الوضع النهائي» ستبدأ في اسرع وقت، بما لا يتجاوز بداية السنة الثالثة من الفترة الانتقالية، ولم يكن الدكتور عريقات مبالغا حين ذكر ان الشيء الوحيد الواضح في اعلان المبادئ هو اطاره الزمني، الذي يمكن ان تتحلل منه اسرائيل بطبيعة الحال لاي سبب، سواء لتغير الحزب الحاكم في اسرائيل او بحجة «الامن» والادعاء بان السلطة الفلسطينية فشلت في اقراره، بما قد يهدد بالخطر استقرار اسرائيل ومصالح الغرب(!) و...و... الى غير ذلك من الذرائع والحجج التي يسهل افتعالها.

اذا كان الامر على هذه الصورة، فلماذا يقفز البعض فوق الواقع، ويتعجلون التطبيع بحسن نية غير مبررة، مفترضين ان شمس السلام قد اشرقت وان شجرته قد استقامت وائمرت، ولماذا يتبرع البعض منا بتمكين اسرائيل من ان تقبض كل شيء الآن، بينما ترفض ان تلزم نفسها باي دفع له قيمته، واصرت على ان تؤجل الكلام في «الفاتورة» الى ما بعد خمس سنوات مقبلة، واذا تم لها ذلك الآن، وقبضت كل شيء ارادته، فما الذي يضطرها لان تدفع شيئا في المستقبل؟

ان التطبيع المتسرع والمبكر لا يضعف الموقفين الفلسطيني والعربي فقط، ولكنه ايضا يضعف الامل في اقرار سلام عادل وشريف مع اسرائيل، ومن ثم يطيل من اجل التوتر وعدم الاستقرار في المنطقة.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية